



FROVISIONAL

A/FV.2399

10 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والتاسعة والتسعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس:

السيد ثورن

(لكسمبرغ)

مواصلة نظر قضية فلسطين [٢٧]

(أ) مشروع قرار مقدم من الاردن ، وافغانستان ، والامارات العربية المتحدة ،
واندونيسيا ، وايران ، وباكستان ، والبحرين ، وتركيا ، وتشاد ، وتونس ،
والجزائر ، وجزر ملديف ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية الكاميرون
المتحدة ، وداهومي ، ورومانيا ، وزامبيا ، والسنغال ، والسودان ، والصومال ،
وعمان ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا بيساو ، وقبرص ،
قطر ، والكونغو ، والكويت ، ولاوس ، ولبنان ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ،
ومدغشقر . . . / . . .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع
نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادرة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ،
وموريشيوس ، والنيجر ، والهند ، واليمن ، ويوغوسلافيا .

(ب) مشروع قرار مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والاردن ،
وأفغانستان ، والامارات العربية المتحدة ، واوغندا ، وباكستان ، والبحرين ،
وبلغاريا ، وبولوندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، والجزائر ، وجزر الملديف ،
وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ،
والجمهورية العربية الليبية ، ورواندا ، والسنغال ، والسودان ، والصومال ،
والعراق ، وعمان ، وغامبيا ، وغينيا ، وغينيا بيساو ، وفولتا العليا ، وقبرص ،
وقطر ، وكامبوديا ، وكوبا ، والكونغو ، والكويت ، ولاوس ، ولبنان ، ومالطة ،
ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، ومنغوليا ،
وموريتانيا ، وموريشيوس ، وموزامبيق ، والهند ، وهنغاريا ، واليمن ، واليمن
الديمقراطية ، ويوغوسلافيا .

عقدت الجلسة عند الساعة ١١ / ٠٥مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمالقضية فلسطين

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : معروض على الجمعية ، مشروعا القرارين الواردين في الوثيقتين A/L.768/Rev.1 ، و A/L.770 .

فيما يختص بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 فاني ادعو الآن مقرر اللجنة الخامسة السيد احمد ابو الغيط (مصر) .

السيد ابو الغيط (مصر) ، مقرر اللجنة الخامسة ، قدم تقرير هذه اللجنة (A/C.5/1705)

ثم تحدث كما يلي :

السيد ابو الغيط (مصر) (مقرر اللجنة الخامسة) (الكلمة بالانجليزية) : لقد قامت اللجنة الخامسة ، وفقا للمادة ١٥٣ من لائحة الاجراءات ، باستكمال بحثها - آخذة في اعتبارها تقرير السكرتير العام - للنواحي المالية والادارية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 والخاص بانشاء لجنة حول ممارسة الشعب الفلسطيني ، لحقوقه الثابتة بموجب البند ٢٧ من جدول الاعمال . وتقرير السكرتير العام وارد في الوثيقة A/C.5/1705 .

لقد طلبت مني اللجنة الخامسة ان ابلغكم بقرارها ، والذي يقضي بأنه اذا ما وافقت الجمعية العامة على القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 ، فان السكرتير العام سيخول في الاخطاع بالالتزامات الاساسية ، وفقا لقرار الجمعية العامة الخاص بالنفقات غير المنظورة للسنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وذلك بموافقة مسبقة للجنة الاستشارية ، بالنسبة للشؤون المالية والادارية والميزانية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن اذكر الجمعية العامة بان المناقشة قد انتهت . واننا سنقوم الآن بالتصويت . والآن سوف اعطي الكلمة للسيد ممثل السنغال ، لكي يستكمل تقديمه للقرار الذي قدمه يوم الجمعة الماضي ، دون ان يفتح باب المناقشة من جديد .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ليس في نيتي ان افتتح المناقشة من جديد ، ولكنني اود فحسب ، ان استكمل التقديم ، الذي قدمته يوم الجمعة الماضي لمشروع القرار A/IV.770 .

وكما لاحظ اعضاء هذه الجمعية فلقد جاء في الفقرة الثالثة ما يلي :

” تقرر انشاء لجنة من اجل ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، تتكون من الدول الاعضاء التالية : — ، ”

ومما لاشك فيه ان هذه الفقرة غير كاملة . ولقد ذهبت لان اى عضو من اعضاء هذه الجمعية ، لم يطرح على سؤال في هذا الصدد . ومع ذلك فاني سوف ارد على هذا التساؤل بان اطلب ان تعاد صياغة هذه الفقرة كما يلي :

” تقرر انشاء لجنة معنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تتكون من عشرين عضوا تنتخبهم الجمعية العامة خلال دورتها الحالية . ”

ان هذا يكمل هذه المادة وأن العشرين عضوا الذين سوف تنتخبهم الجمعية العامة سيقترحون على هذه الجمعية من قبل الرئيس في الوقت المناسب . اننا لم نرد أن نعهد الى أية هيئة من الهيئات بتعيين هؤلاء العشرين عضوا . ذلك أننا نعتقد أن تلك عملية بالغة الأهمية ولهذا السبب فاننا نريد أن تنتخب الجمعية العامة هؤلاء الاعضاء العشرين . وعلى الجمعية أن تنظر في انتخابهم في الوقت المناسب .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أرجو من السيد المندوب أن يقرأ النص ببطء حتى تتمكن الجمعية من تضمينه بدقة في القرار .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالانجليزية) : الفقرة الثالثة : "وتقرر انشاء لجنة معنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف" . والى هنا ليس هناك أى تغيير . ويبدأ التغيير من هنا : " تتكون من عشرين عضوا تنتخبهم الجمعية العامة خلال دورتها الحالية " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سأعطي الكلمة الآن الى المندوبين الذين يرغبون في شرح تصويتهم حول مشروعى أحد القرارين أو حول الاثنین معا ، قبل عرضهما على التصويت . وأود أن أضيف أن السادة الأعضاء سوف تتاح لهم الفرصة لأن يشرحوا تصويتهم بعد أن تتخذ الجمعية العامة قرارها حول مشروعى القرارين . وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول المسجل على القائمة أود أن أستري انتباه كافة المندوبين الى المادة ٨٨ من اللائحة الداخلية التي تنص فيما تنص على أنه : " لا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانجليزية) : حيث أن وفد بلادي لم يشارك في المناقشة العامة حول قضية فلسطين ، نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نعبر عن آرائنا ولكي نوضح كيفية تصويتنا على مشروعى القرارين المعروضين علينا . اسمحو لي أولا أن أنتقل الى مشروع القرار (A/L.768/Rev.1) ان مشروع القرار هذا عنوانه " دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في الجهود من أجل السلم في الشرق الأوسط " . ونجد جوهر مشروع القرار في الفقرات ٢ و ٣ .

بالنسبة للفقرة التنفيذية ٢ :

" تنادى بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في جميع الجهود ، والمداولات ، والمؤتمرات ، بشأن الشرق الأوسط التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الأطراف " .

والفقرة التنفيذية ٣ :

" تطلب الى الأمين العام ابلاغ القرار الحالي الى رئيس مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط . واتخاذ كل الخطوات اللازمة لكفالة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في أعمال المؤتمر ، وكذلك في كل الجهود الأخرى من أجل السلم " .

ان وفد بلادى سيؤيد مشروع القرار هذا للأسباب التالية : أولا نحن نؤمن بأنه اذا كنا نريد حل قضية فلسطين بطريقة مرضية ، فمن الضروري للشعب الفلسطيني ، عن طريق ممثليه ، أن يشارك في جميع الجهود ، والمداولات ، والمؤتمرات ، الخاصة بفلسطين . ونلاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بها جامعة الدول العربية كما اعترفت بها من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني . لذلك فان وفد بلادى على استعداد لكي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا ، ان مشروع القرار هذا يتمشى مع ايمان وفد بلادى بالحوار بين الأطراف المعنية مباشرة فيما يتعلق بأى نزاع اذا كنا نريد أن نحل أى نزاع بالطرق السلمية ، وليس بالوسائل العنيفة ، فمن اللازم اجراء حوار بين المتنازعين . وفي حالة النزاع حول قضية فلسطين فإن الفلسطينيين العرب ، والاسرائيليين ، هما طرف النزاع الأساسيين ويجب أن نشجعهما على اجراء الحوار فيما بينهما .

انتقل الآن الى مشروع القرار (A/L.770) . ان الفقرة التنفيذية الأولى من مشروع القرار هذا تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٦) ، والذي يؤكد من جديد ، من بين ما يؤكد ، حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في فلسطين ، وهذا الحق يتضمن أولا ، حق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وثانيا الحق في الاستيطان القومي والسيادة القومية ، وثالثا الحق في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي أُجِّلوا عنها واقتلعوا منها .

هذا ، ويتضمن القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) نقطة غامضة تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي يمارس فيها حق الشعب الفلسطيني . والقرار يشير الى فلسطين . فاذا استخدمنا فلسطين للاشارة الى منطقة الانتداب السابقة ، علينا أن نأخذ في الاعتبار حقيقة ان أجزاء من تلك المنطقة تشكل الآن مملكة الأردن ، ودولة اسرائيل .

وأنسب تفسير للقرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) هو أن الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي وطن قومي ، نجد تعبيراً عنها في تلك الأجزاء من أراضي فلسطين التي لا تشكل جزءاً من التراب القومي للأردن أو اسرائيل .

ان لحكومة بلادى علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، ونحن نعتقد أن دولة اسرائيل لها الحق في نفس القدر من الاحترام لاستقلالها وسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها ، شأنها في ذلك شأن بقية الدول . فاذا انسحبت اسرائيل ، كما ينبغي أن تفعل ، من الأراضي التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ عندئذ فان حقها في البقاء كدولة داخل حدود آمنة محترف بها لا يجب أن يتعرض للخطر . لذلك نحن نفسر القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) على أنه يؤكد من ناحية حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي وطن قومي له ، ومن ناحية أخرى ، حق اسرائيل في البقاء داخل الحدود التي كانت موجودة قبل حرب ١٩٦٧ .

ان الفقرة التنفيذية الثالثة من مشروع القرار L.770/٤ تقول :

” تقرر انشاء لجنة معنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه الغير قابلة للتصرف“.

وهي من رأينا أن ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تتمشى مع حق دولة اسرائيل في البقاء ، فاننا لانجد صعوبة في قبول هذه الفقرة . وفيما يتعلق بتشكيل اللجنة ، فاننا نأمل أن تضم الدول التي تمثل الآراء المختلفة ، ومصالح جميع الأطراف المعنية مباشرة بقضية فلسطين . وان أية محاولة لتشكيل اللجنة من دول تعبر عن رأى واحد ، يجب ان تنتج عنها ، لأن مثل هذه اللجنة ، لن يمكن الموافقة على توصياتها .

ان الفقرة التنفيذية الرابعة تقول :

” تطلب الى اللجنة ، أن توصي الجمعية العامة ببرنامج . . . [عمل] يكون المقصد منه

تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة [حقوقه] . . . ”

وتغول اللجنة عند تقديم توصياتها بجميع السلطات التي حولها الميثاق للأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بهذه الفقرة ، يود وفد بلادي أن يتقدم بايضاحين . أولا ، ان قبولنا لهذه اللجنة ، لا يمس بأى شكل موقفنا فيما يتعلق بتوصياتها ، ان ان موقفنا هذا ، سوف يبين على تقييمنا لحملتها . ثانيا ، وفي الوقت الذي نستطيع فيه أن نوافق على ان اللجنة عند التقدم بتوصياتها تستطيع أن تأخذ في اعتبارها جميع السلطات التي حولها الميثاق للأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة ، نريد أن نوضح أن هذه اللجنة تستطيع أن تمارس هذه السلطات . وان صلاحيات اللجنة مقصورة على التقدم بتوصيات .

ان الصوت الايجابي الذي سيقدمه وفد بلادي حول القرار L.770/٤ ، سوف يبين على

التفسيرات التي قدمها وفد بلادي للقرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) والقرارات التنفيذية ٣ ، ٤ في الوثيقة L.770/٤ .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد التأييد الدائم لحكومة وفد بلادي لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين أنشا الاطار الوحيد المتفق عليه فيما يتعلق بالبحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

السيد الجارد (النرويج) (الكلمة بالانجليزية): بموجب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)

الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ، ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ، فان مجلس الأمن قد وضع الخطوط التوجيهية لايجاد تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط . وانه من الأهمية القصوى أن أجهزة الأمم المتحدة ، سواء كانت الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، فسي معالجتها للنزاع في الشرق الأوسط ، يجب أن تتجنب أى إجراء يمكن أن يخل بالتوازن بين هذين القرارين ، ويكون له علاقة أساسية بالعمل من أجل السلام في الشرق الأوسط .

لذلك ، فان حكومتى تأسف لأن مشروع القرار المطروح أمامنا في الوثيقة A/L.768/Rev.1 ، يشير فقط الى القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ولا يتضمن أى اشارة للقرارين الصادرين عن مجلس الأمن . وان هذا يشير الشكوك في الأسس التي سوف تجرى عليها المفاوضات من أجل السلام في الشرق الأوسط . ولهذا السبب ، فان وفد بلادي لا يستطيع ان يؤيد مشروع القرار هذا .

ومع ذلك ، أود أن أؤكد من جديد ، ان حكومة بلادي مازالت ترى أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط ، مالم نأخذ في الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة للفلسطينيين .

لقد أيدنا دائما قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لايجاد سلام في الشرق الأوسط . وفي رأينا أن مثل هذا السلام ، يجب أن يبنى على المبادئ التالية .
أولا ، ان الاستيلاء على الاراضي بالقوة لا يمكن قبوله ، وهذا مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة .
وان أية تغييرات أو تعديلات في الحدود ، لا يمكن أن تتم الا نتيجة لمفاوضات متفق عليها .
ثانيا ، أن جميع الدول في المنطقة لها الحق في أن تعيش داخل حدود آمنة معترف بها . وان هذه المبادئ الواردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، حيوية بالنسبة لأية تسوية سلمية ، ويجب أن تبقى دون مساس بها .
ثالثا ، يجب ايجاد حل عادل للفلسطينيين . وان حكومة بلادي تعترف بأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط ، مالم تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المطروح أمامنا في الوثيقة A/L.770 ، فان وفد بلادي يرى أن

هذا المشروع أسقط عاملا هاما ورد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وهو حق جميع الدول في الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها .

وان مشروع القرار الحالي يهدف الى تشكيل لجنة معنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف . وما يدعو الى الأسف أن أساس عمل هذه اللجنة هو القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، الذي لا يتضمن أية إشارة الى الخطوط التوجيهية لاجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، كما ورد في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان وفد بلادي يرى ان مشروع القرار أيضا يثير بعض المشكلات الدستورية ، حيث أنه يبد وان هذه اللجنة تتدخل في صلاحية مجلس الامن . ولهذا السبب ، فان وفد بلادي ، يجد لزاما عليه ان يمتنع عن التصويت على القرار المتضمن في الوثيقة A/L.770 .

السيد سيكيڤو (فيجي) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادي ، منذ قبول فيجي في الامم المتحدة ، قد أيد د واما الحوار في هذا المحفل الدولي بدلا من المواجهة ، أو استخدام الاسلحة في تسوية الخلافات ، بما في ذلك المشكلات العالمية الرئيسية مثل قضية فلسطين . وفي ٨ تشرين الاول / اكتوبر ، حينما خاطب نائب رئيس وزراء بلادي هذه الجمعية خلال المناقشة العامة ، كرر مرة أخرى موقفنا ، ومن بين ما قاله :

” اننا لانؤمن بان حلا دائما لأي من هذه المشكلات يمكن أن يتحقق بالقوة أو عن طريق استبعاد احد الاطراف من مجموعة الامم . وفي البحث عن حلول للمشكلات التي تنشأ عن خلافات أو منازعات حول المصالح القومية ، فاننا نفضل أن نشجع بنشاط المصالحة عن طريق الحوار ، والمناقشات البناء بين الاطراف المعنية مباشرة” . (جلسة ٢٣٨٠ ص ٢١) .

ان موقفنا فيما يتعلق بقضية فلسطين مبني على الآتي : أولا ، حق الفلسطينيين المشردين في وطن قومي . ثانيا ، حق اسرائيل ، وكل دولة أخرى في المنطقة ، في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . ثالثا ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية ، التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ . رابعا ، الحاجة الى اجراء حوار بين جميع الأطراف المعنية مباشرة لتسوية الخلافات ، بما في ذلك - مثلا - تلك التي تنشأ عن تنفيذ النقاط الأربع اللازمة التي أشرت اليها .

لهذه الأسباب فاننا سنؤيد مشروع القرار A/L.768/Rev.1 ، الذي اشتركت في تقديمه مصر ووفود أخرى . وهو يدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في مؤتمر السلم ، حول الشرق الأوسط . ونحن نأمل اقرار مشروع هذا القرار ، وينبغي على اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد ذلك ، أن تتمكن من البحث والتفاوض وتسوية الخلافات بينهما ، كما نأمل بالنسبة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلم ، أن تساعد على ايجاد حل لقضية فلسطين ، واقرار سلم دائم في المنطقة كلها .

اننا نعتقد ان اسرائيل ستعترف بممثل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين حول القضية التي نبحثها ، ولا يمكن أن نستبعدا عند البحث عن حلول لقضية تعنيها . ان وفد بلادي يأسف - لنفس الأسباب - لأننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار A/L.770 ، لأنه لا يشير الى اسرائيل ، أو الى سيادتها ، أو حقوقها في حدود آمنة معترف بها ، كما أنه لا يشير الى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويقترح ، مع ذلك ، تشكيل لجنة معنية لممارسة شعب فلسطين لحقوقه ، كما يتحدث عن برنامج تنفيذى ، وخطوات تتخذ حول اعادة توطين الفلسطينيين في فلسطين ، وحول مسائل أخرى تحتاج - في رأى وفد بلادي - الى مفاوضات دقيقة وشاملة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، واسرائيل . انها مسائل يمكن بحثها بطريقة أفضل ، عن طريق حوار بروح الأخذ والعطاء ، بدلا من المواجهة ، أو القرارات التي تشجعهم أو تزكهم . ان وفد بلادي لا يرى كيف يمكن لمشروع القرار (A/L.770) أن يخدم غرضا مفيدا ، انسه سيضيف فقط ، قرارا جديدا ، لا يمكن تنفيذه ، الى قائمة طويلة من قرارات سلبية بسبب نقاط الضعف فيها .

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى كان يود أن يؤيد مشروع قرار معتدل متوازن ، يسهل مزيدا من المفاوضات ، ويدعم قضية السلم في الشرق الأوسط . اننا نقدر جهود مصر ، وبعض الوفود العربية الأخرى ، في التقدم بمشروع قرار وضع بصيغة معتدلة ، ويؤدى الى إعادة استئناف مؤتمر جنيف .

ان مشروعى القرارين — في رأى حكومة بلادى ولسوء الحظ — لا يتوفر فيهما التوازن ، والانصاف لذلك فاننا نشك في أن أيا منهما يمكن أن يسهل عطية التفاوض حول ايجاد تسوية . انني مضطر الى القول بأن الطريقة التي تعالج بها هذه القضية في هذا الجو الحار ، ودون اتاحة الفرصة للبحث المفصل ، وتبادل الآراء في اللجنة السياسية ، بالاضافة الى أن مشروعات القرارات تقدم في اللحظة الأخيرة ، بحيث لا يتاح للوفود سوى قدر بسيط من الوقت للتشاور مع الحكومات . لكل ذلك أقول ان هذا من شأنه ألا يؤدى الى الوصول الى قرار بنا ، يأخذ في الاعتبار جميع المصالح حول هذا الموضوع .

نحن لانستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أن مشروعات القرارات المعروضة علينا ، مشروعات من جانب واحد ، وشم التفاوض عليها بين الوفود العربية ، وان أية محاولات أخرى لايجاد مشروعات أخرى أكثر توازنا سيكون نصيبها ضئيل من النجاح .

ان موقف نيوزيلندا تم ايضا في مناقشة العام الماضي ، ولم يتغير . نحن نعتزف بحقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . نحن نود أن يسمع صوتهم ، وأن يشاركوا في ايجاد تسوية سلمية ، تأخذ في الاعتبار ، بطريقة كاملة ، حقوقهم ، وأمانهم . وبالمثل ، فاننا نعتزف بحقوق ، وبوجود شعب ودولة فلسطين ، بما في ذلك الاستقلال السياسي ، وسلامة الحدود . اننا نعتقد ان التسوية السلمية ، يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الحقوق بالكامل .

ان كلا القرارين (A/L.768) و (A/L.770) ، ينطلقان من القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) . وليست هناك اشارة الى قرارات مجلس الأمن ، وهي — في رأينا — تتيح الأساس الملائم لايجاد تسوية عن طريق التفاوض . ان القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) يتناول ، فقط ، حق الشعب الفلسطيني ، ويثجاهل حقوق ، ومصالح الأطراف الأخرى الرئيسية ، التي — بداهة — يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اقامة سلم عادل ، ودائم في الشرق الاوسط .

لذلك فقد امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على ذلك القرار ، وسوف تمتنع عن التصويت على

مشروعي القرارين (A/L.768/Rev.1) و (A/L.770) .

أخيرا ، اذا تمت الموافقة على القرار A/L.770 ، فاني سأعبر عن الأمل في أن اللجنة المقترحة ، ستأخذ في الاعتبار حقوق ، ومصالح جميع الأطراف ، وبذلك تفتح المجال أمام إمكانية الاسهام بطريقة لايجاد تسوية دائمة في الشرق الأوسط ، وهي مانرجوه جميعا .

السيد أكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد ساحل العاج لم

يشترك في المناقشة العامة حول هذا البند من جدول الاعمال ، لذلك أرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم ببيان أحدهم فيه موقف ساحل العاج من قضية فلسطين ، وأن أعلن تصويت وفد بلادي حول مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة .

ان قضية فلسطين التي تبحثها الجمعية العامة للسنة الثانية على التوالي ، وباشترك ممثلي الشعب الفلسطيني ، ينبغي أن نتناولها بواقعية اذا كنا نريد أن نعمل باخلاص من أجل اقرار سلم عادل ، ودائم في منطقة عانت الكثير من أعمال العنف ، والحرب ، ومن التعت ، والميلف ، وعدم التفاهم ، والاحباط ، ومن سياسة السيطرة التي يتبعها الكبار تجار السلاح .

اننا نعتبر أن اتفاق ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ حول سيناء ، الذي عقد بين مصر ، وبين اسرائيل ، والذي أدى الى الجلاء عن جزء من الاراضي المصرية من قبل القوات الاسرائيلية ، خطوة على الطريق الصعب الى السلم في الشرق الأوسط .

ان الجهود التي ادت الى هذا الاتفاق ، ينبغي ، بالطبع ، ان تشجع ، ولكن لا ينبغي أن تغرب عن بالنا حقيقة أنه قد تتوه الحلول على المدى الطويل ، ان لم تفض هذه الجهود على الخط السليم ، وان لم تأخذ في الاعتبار أزمة الشرق الاوسط : قضية فلسطين . ورغم هذا التقدم الذي ينبغي ان نعرب عن ترحيبنا وسعادتنا له ، فان الموقف في الشرق الاوسط ما يزال خطيرا لسبب بسيط ، الا وهو ان هناك رفضا لقرار حقيقتين واضحتين : حقيقة اسرائيل ، وحقيقة فلسطين .

ان اصدقاءنا ، العرب والاسرائيليين ينبغي ان يقتنعا بهذه الحقائق ، ايا كانت صعوبتها ومشقتها . فيتعين على العرب ان يوافقوا على وجود دولة اسرائيل ، باعتبارها دولة مستقلة ، وصاحبة سيادة ، وعضو في الامم المتحدة . ويتعين على اسرائيل ان تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة ، حقه في وطن على أرض فلسطين هذه ، يعيش فيها كل الفلسطينيون سواء كانوا من اليهود ، ام من العرب ، مسلمين ومسيحيين ، وارض فلسطين هذه ، هي التي عاشوا فيها في وثام خلال قرون طويلة . وأعتقد ، انه لا هذا الفريق ولا ذاك ، يسير في طريق سليم من اجل ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط ، اذا تجاهلا هذه الحقائق . اننا لانعتقد اننا نخدم هذه الاطراف ان لم نحدثهم بالحقيقة ، ذلك ان السلم الحقيقي ، يمر عبر الاعتراف بهاتين الحقيقتين السياسيتين .

ومن خلال بيان ٢٧ أيلول /سبتمبر ، و ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، أبانت ساحل العاج موقفها من قضية فلسطين ، وبينت أن كل مأساة الشرق الاوسط قامت من القرار التاريخي للجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين ، احدهما للفلسطينيين اليهود ، والاخرى للفلسطينيين المسلمين ، والمسيحيين . اننا لا يمكن ان ندين باقتناع مبدى المسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتق القوى العظمى في هذه القضية ، التي احجمت اولم تتخذ القرارات المطلوبة ، - ولسبب معقول - للموافقة على الحدود بين الدولتين . وبإلها من معاناة ومأساة كان يمكن تجنبها في هذا الجزء من العالم . وبإلها من موارد مادية وروحية كان يمكن ان تتاح ، لو ان هذه القوى العظمى كانت قد ارتفعت الى مستوى مسؤولياتها .

ان قرار التقسيم لم ينفذ الا جزئيا ، ذلك ان دولة واحدة ، وهي اسرائيل ، قد ظهرت ،

كدولة لها وجود وطني مستقل ، وأعترف بها من قبل القوى العظمى ، وهذا وجود لم يشكك فيه عدد كبير من الدول . ولكن الدولة الأخرى التي كانت ينبغي ان تنشأ عن هذا التقسيم ، والتي كان ينبغي ان تكون وطننا للمجموعة الأخرى من الفلسطينيين ، لم تر نور النهار ، وهكذا أصبح هؤلاء الفلسطينيين بلا وطن ، وبلا ديار ، وتركوا لمصيرهم ، وان جزءاً من الأراضي الفلسطينية ، تستولي عليه اسرائيل ، ودول أخرى في المنطقة .

واننا نود ان نؤكد مرة أخرى على الحقيقة القائلة ، بأن تسوية المشكلة الفلسطينية ، هي الشرط الأساسي ، لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . واننا نرى ، في هذا الصدد ، ان أي حل واقعي يجب ان يقوم على المبادئ التي سبق ان ابديناها في بياننا في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، والتي نؤكدها من جديد ، ذلك اننا نعتقد انه من الجوهرى ، ان نؤكد ذلك ، وهو تأييدنا لقرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، و ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ كأساس لتسوية المشكلة في الشرق الأوسط . وبالتالي ، فانه يجب ان تجلو اسرائيل عن الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها ، منذ حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وأن تعيد كافة الدول الأخرى التي تستحوذ على أراضي فلسطينية ، هذه الأراضي الى الفلسطينيين ، حتى يتمكنوا من الاقامة فيها ، وان ينشئوا دولتهم الذاتية ، وأن يتمتعوا بوجودهم الوطني المستقل والذاتي ، والسيادى ، الذى ينبغي ان يعترف به على الصعيد الدولى .

وانني أوجه نداءً ملحاً الى اسرائيل ، كي تتفهم ان الوقت قد حان لاعطاء اعتبار نحو تحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني ، وان تعترف بحقه في وطن مستقل في اسرائيل والاردن . واننا ندرك من جانبنا ، انها تصر على انكار اى طابع تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولكن يجب ان تطرح جانباً موارثها عن الماضي ، وأن توافق على اجراء الحوار مع هذه المنظمة ، التي تمثل الشعب الفلسطيني ، الذى ما يزال طرفاً قيماً . وان مستقبل اسرائيل يتمثل في التعايش السلمى مع هذا الشعب . وألا تقع في الشرك من نفس النوع ، وتنقد الآخرين من وقت ليس ببعيد بعد مؤتمر معين ، بل يجب ان تظهر نفسها . وتفهمها لتناول هذه المشكلة الخاصة بفلسطين . واود ان اخاطب البلاد العربية المجاورة لفلسطين وأقول لها ، اننا نعتقد ان عليكم

أيضا أن تساعدوا الأشقاء الفلسطينيين لاستعادة حقوقهم الوطنية ، وذلك باعطاء فحوى محدد وحقوقي لهذه الحقوق . فاذا كان بفضل مساعدتكم ، امكنهم اقامة دولة مستقلة لهم ، وربما كان الموقف اليوم في الشرق الاوسط مختلفا ، وان الازمة بدلا من ان تكون ازمة عربية - فلسطينية ، لكانت ازمة فلسطينية - اسرائيلية ، والتي يمكن التغلب عليها هي الاخرى بفضل الحوار ، والتفاهم المتبادل ، وبفضل التعاون والتعايش السلمي بين هاتين الدولتين .

كما اود ان اخاطب الفلسطينيين الممثلين هنا في هذه المناقشات بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية . اننا ندرك ، ونشارك مشاعر الاحباط التي يحسون بها ، وتطلعكم الى العدل والسلم . ان التجاءكم الى الامم المتحدة ، الذي لقي ترحيبا ، للاعتراف بالحقوق المشروعة لشعبكم ، يجعلنا نعتقد انه يجب ان تساعدونا حتى يمكن ان نساعدكم من اجل تحقيق هذه الحقوق ، وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان مثالك المشروع في اقامة " دولة ديمقراطية ، علمانية في كافة اقليم فلسطين " ، كي يتعايش فيها الجميع ، " المسلمون ، والمسيحيون ، واليهود في اطار الاخوة والمساواة ، والعدالة ، والحرية ، وبعيدا عن الخوف ، والقلق ، سوف يحقق آمالكم في المستقبل " - لقد اقتبست هذه الكلمات من زعيم منظمة التحرير الفلسطينية . ان مثلكم الاعلى ، محمود ونبيل ، ولكني واثق انكم توافقون معنا على ان تحقيق هذا المثل الاعلى ، للاسف ، لا يمكن ان يتحقق في المستقبل ، ومن الصعب التنبؤ به . لماذا لا نتعامل مع الحقائق ؟ ولماذا لا تصوروا مستقبلكم على الحقائق الحالية ، وان تطمئنوا اسرائيل بأن لها الحق في الوجود وأن تتنازلوا عن أية اهداف ترمي الى عزل هذه الدولة او تحطيم سيادتها واستقلالها الوطني ؟ انكم باعطاء هذا الضمان ، توفرن الشروط الملائمة لقيام حوار مشرب بين الجميع ، الفلسطينيين ، اليهود ، المسلمين ، المسيحيين ، من اجل صالح حل الخلافات القائمة ، وارساء أسس قواعد اخاء ، وثقة ، وتعاون ، التي سوف تؤدي غدا الى ذلك الكيان الذي تتوقون اليه اليوم . ان الكراهية ، والتعننت ، والصلف ، والريبة ، مضافا اليها وقائع اخرى ، لا يمكن ان تؤدي الى السلم ، الذي تتوقون اليه ، اسرائيليون ، وفلسطينيون . واننا نعتقد ان رغبتكم في السلام صادقة ، كما نعتقد انه من واجبنا ، ان نؤكد مرة اخرى ، انه ينبغي عليكم ان تنتهجوا سياسة ستكون منبع الطمأنينة للجانبين .

وكما أعلن الرئيس هوفويه بواني يوم ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧١ ، فان تحقيق السلم يتطلب بذل جهد ، جهد ارادة ، وجهد عقيدة وايمان ، وجهد شجاعة . والشجاعة السياسية تقع على هذا المستوى القائل ، انه لا يمكن تصحيح موقف ما بين عشية وضحاها ، ولكن يمكن تصحيحه بالمثابرة والعقيدة والايمان بالسلم ، وبأن تكونوا مؤمنين بهذا جميعا . لان هذه الارادة ، وهذه العقيدة ، وتلك الشجاعة ، يمكن أن تتغلب على خلافاتكم السائدة اليوم ، ويمكن أن تجعل منكم أشقاء بعد أن كنتم متفرقين . وهكذا يمكن أن يصبح ذلك أمرا ممكنا بمجرد عودة السلم فيما بينكم .

أما نحن اسرة الام المتحدة ، فمن واجبنا أن نبذل كل شيء ، ليس من أجل خلق جو من الثقة ملائم للحوار بين اليهود ، والمسلمين ، والمسيحيين فحسب ، ولكن علينا أن نتجاوز الخلافات القائمة بين كل هؤلاء ونعمل على ايجاد الطرق المؤدية الى تقاربه . وعلينا أن نوفق بين مطالبهم وتناقضاتهم من أجل المير على ديناميكية السلم ، وعلينا أن نبتعد عن كافة الأساليب التي تبعدنا عن السلم والتي لا تقربنا من حل المشكلة . اننا لن نكتفي بهذه القرارات التي يعتربها النسيان بمجرد اقرارها ، لانها لا تأخذ في الاعتبار كافة مطالب الاطراف المعنية في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة ، الحقائق التي تتحكم في قيام سلم عادل ودائم في هذه المنطقة العزيزة علينا .

ان أشكركم بأن سمحتم لنا أن نوضح موقف حكومتنا ، فان وفد حكومة ساحل العاج سوف يؤيد القرار الوارد في الوثيقة A/L.768/Rev.1 والقرار الوارد في الوثيقة A/L-770 في ضوء الاعتبارات التالية : أولا ، ان وجود دولة اسرائيل ، واقعة لا يمكن التشكيك فيها ، وانشاء دولة فلسطينية مع وجود وطن ذاتي أمر طمح ومطلب مشروع . ثانيا ، ان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي نؤكد لها من جديد ينبغي أن تمارس وتحقق في دولة عربية فلسطينية ، تؤيد قيامها في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، وكذلك الأراضي التي تستحوذ عليها دول أخرى في المنطقة . ثالثا ، نظرا لان قضية فلسطين ، تحتل صلب قضية الشرق الأوسط ، فان مسألة اشراك الشعب الفلسطيني خلال ممثليه ، وهم منظمة التحرير الفلسطينية ، والتزامها بالسير على طريق المفاوضات ، والجهود الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم يعد أمرا ضروريا . رابعا ، ان أي حل لهذه المشكلة ينبغي أن نهت عن بالطرق السلمية ، ولا سيما بطريق التفاوض والحوار المباشر أو غير المباشر . خامسا ، ان عودة الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم التي كانت في اسرائيل ستكون غير واقعية ان لم نأخذ

في الاعتبار الامور السائدة في الدولة الاخرى . سادسا ، ان أية اشارة الى قرارات مجلس الأمن او للميثاق تقتضي الالتجاء الى ايقاف أو طرد أحد الاطراف الاعضاء في الامم المتحدة ، او التي تستلزم تنفيذ الباب السابع من الميثاق ، تعد أمرا غير مقبول بالنسبة لنا .

وأخيرا ان انشاء أية لجنة يكون هدفها الاساسي ، أن تساعد من ناحية الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين على تحقيق أهدافهم الوطنية ، وعلى انشاء دولة عربية فلسطينية تتعايش مع اسرائيل ، ومن ناحية أخرى يتفهم المجتمع الدولي هذه الأهداف ، فانها لن تلقى مانعة من جانبنا . ومن ثم يتضح من هذه الاعتبارات أن وفد ساحل العاج سوف يصوت في صالح القرار الوارد في الوثيقة A/L.768/Rev.1 وسوف يمتنع عن التصويت على القرار الوارد في الوثيقة A/L.770.

السيد راى (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان مشروع القرار الذي صيغ

بعناية والمعروض علينا في الوثيقة A/L.768/Rev.1 يتضمن عوامل توافق عليها كندا . ويقدم أيضا نواح لا يمكن أن نقبلها .

اننا نوافق على الاقتراح العام ، وهو ان الشعب الفلسطيني يجب أن يسمع صوته ، وبالتالي يجب أن يشارك في المفاوضات حول الشرق الأوسط . وواضح أن لهم مصلحة مباشرة في مثل هذه المفاوضات وهي حقيقة تعترف بها تماما حكومة كندا . وبالتالي تستطيع أن تؤيد الاشارة الى القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، فيما يتعلق بحق المشاركة ، وبالرغم من التحفظات التي أعربنا عنها من قبل فيما يتعلق بالمنظمة التي أشير اليها باعتبارها المتحدث الوحيد باسم الفلسطينيين العرب ، فان وزير خارجية كندا في الجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي أعرب عن رأى كندا في أن للفلسطينيين العرب الحق في المشاركة في جميع المفاوضات المتعلقة بمصيرهم .

ولا نستطيع أن نوافق على الاشارة الى القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) فيما يتعلق بأن هذا القرار يشكك في وجود دولة اسرائيل التي من الواضح أن وجودها ليس موضوع مفاوضات .

ولهذه الاعتبارات فان وفد كندا سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/L.768/Rev.1 .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 فإن حكومة كندا تود أن تشـارك القلق العميق لانه لا يمكن احراز الا تقدم محدود في البحث عن حل عادل في الشرق الأوسط، فلا تستطيع أن تؤيد هذا القرار لربطه مباشرة ، واعادة تأكيده لجميع عناصر القرار ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) ، ولعلكم تذكرون أن كندا امتنعت عن التصريت عليه في الدورة الماضية ، هذا القرار يتجاهل حق وجود دولة اسراييل في الوجود و دورها كطرف ضرورى في البحث عن تسوية عن طريق المفاوضات . وعلى ذلك فإن كندا لا تستطيع أن تؤيد تشكيل لجنة خاصة بـفلسطين تابعة للأمم المتحدة . و اذا عملت هذه اللجنة وفقا للتفويض المعطى لها ، فسوف تكون قد حكمت حكما مسبقا على نشاطات جهاز آخر مسؤول انشأته الامم المتحدة وتؤيده كندا وتواصل تأييده . ومثل هذه اللجنة، في رأينا ، ستعقد الترتيبات الحالية وتتدخل فيها دون أن تسهم هي في حل المشكلة الاساسية . ولهذه الاسباب سنصوت ضد مشروع القرار A/L.770 .

السيد كوربا داكوستا (البرازيل) (الكلمة بالانجليزية) : بالنسبة لمشروع القرار (1/Rev.768/L.) ومشروع القرار (A/L.770) فان وفد البرازيل يود أن يوضح ، كما سبق أن كررنا ذلك مرارا ، ان الحكومة البرازيلية تعترف بالحق المشروع ، والثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي السيادة ، واننا نرى ، ان ممارسة هذه الحقوق من قبل الشعب الفلسطيني ، تعتبر شرطا أساسيا للحل ، من أجل ايجاد سلم دائم وعادل في المنطقة ، وان اي حل آخر ، سوف يكون وهميا ، ولن يخدم الا زيادة خطورة الموقف في المنطقة .

وان الحكومة البرازيلية تنظر بقلق متزايد الى غيبة التقدم ، نظرا لعدم ممارسة هذه الحقوق ، وترى ان استمرار هذا الموقف الظالم ، يعد أمرا مخلا بالنظام الدولي ، وان احدى العقبان في طريق السلم هي عدم تمثيل مندوبي الشعب الفلسطيني في المحافل ، التي تناقش فيها مقدراتهم ، ومن ناحية أخرى ، اذا أنشأت الامم المتحدة جهازا يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه ، فان هذه تعد فكرة عادلة وبنائة . وترفض البرازيل احتلال الأراضي بالقوة ، وترى ان مثل هذا الاحتلال ينبغي أن يتوقف .

ان وفد البرازيل ليس في امكانه ، مع ذلك ، ان يشارك في التصويت على مشروع القرارين المعروفين علينا ، نظرا لان الاشارة الى قرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لم يتضح تفسيره أمامنا تماما ، وان البرازيل تتخذ موقفها على أساس الظروف التي أشرت اليها بالنسبة للقضية الفلسطينية .

السيد مورينو مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الجمهورية الدومينيكية ، يعرب عن أسفه لان مشروع القرارين المعروفين علينا يقومان على أساس القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر عن الجمعية العامة وهو في رأينا ، يحتوى على الكثير من الغموض ، الذي قد يؤدي الى تردى نزاع الشرق الأوسط ، بدلا من المساعدة في حله ، وليست بهما أية اشارة الى القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن (١٩٦٧) الذي يعطي أساسا قويا للبحث عن السلم . وان الجمهورية الدومينيكية ترجو اقامة السلم في الشرق الأوسط ، سلم عادل ودائم ، ولهذا فان القرار ينبغي ان يقوم على أساس العدل ، وهو أمر لا يتحقق الا عن طريق الحوار بين كافة الأطراف المعنية . واننا لا نعتقد انه يمكن تحقيق سلم عادل ودائم ، ان لم تؤخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الحسبان .

(السيد مورينو مارتينيـز ،
الجمهورية الدومينيكية)

ان الشعب الفلسطيني له الحق في أن يعيش في دولته المستقلة صاحبة السيادة ، ولكن هذا الحق لا يقتضي بالضرورة استبعاد اسرائيل ، ولا يستبعد حق الشعب الاسرائيلي في العيش الى جانب هذه الدولة الجديدة المستقلة وصاحبة السيادة .

لتعيش لا بد من أن تتعايش ، ولكي تتعايش لا بد أن يقوم حوار بين الطرفين .
ولأسباب التي ذكرتها فان وفد الجمهورية الدومينيكية الذي يسعى الى السلم ، والتعايش السلمي والودي ، في ظل الاستقلال والسيادة ، وهو الامر الذي يتم عن طريق الحوار ، سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرارين .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وفقا للمادة (٩) من اللائحة الداخلية سوف نصوت أولا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.768/Rev.1) وقد طلبت العديد من الوفود اجراء التصويت بندا^١ الأسماء .

أجرى تصويت بندا^١ الأسماء .

ونظرا الى سحب اسم هولندا في القرعة التي أجراها الرئيس فقد دعاها الرئيس الى التصويت

أولا .

الموافقون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أفغندا ، ايران ، باكستان ، بنما ، البحرين ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر طديف ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داهومي ، الرأس الأخضر (جمهورية) ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومسي وبرنسيبي (جمهورية) ،

سرى لانكا ، سنغافوره ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، شـيلي ،
الصومال ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ،
غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ،
فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ،
كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ،
مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ،
منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، نيبال ، النيجر ،
نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، كوستاريكا ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، هولندا ، هندوراس ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ،
بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ،
الدانمرك ، السلفادور ، سوازيلند ، السويد ، غواتيمالا ، فرنسا ، كندا ،
لكسمبرغ ، ملاوي ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هايتي ، اليابان .

أقر مشروع القرار بأغلبية (١٠١ صوتاً ضد ٨ أصوات وامتناع ٢٥ عن التصويت) . [قـرار ٣٣٢٥

(٣٠ - ٥)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن ، سوف نصوت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 ، وكما لاحظتم فان مقرر اللجنة الخامسة قد قدم شفهيًا تقريره حول الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار ، وان تصويتنا بندا* الأسماء* قد طلب حول مشروع هذا القرار أيضا .
أجرى تصويت بندا* الأسماء* .

ونظرا الى سحب اسم تشيكوسلوفاكيا في القرعة التي اجراها الرئيس ، فقد دعاها الرئيس الى التصويت أولا .

الموافقون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، افغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوفندا ، ايران ، باكستان ، بنما ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر ملديف ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داهومي ، الرأس الاخضر (جمهورية) ، راندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرنسيبي (جمهورية) ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، فينيا ، فينيا الاستوائية ، فينيا-بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوفوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اثيوبيا ، استراليا ، اكوادور ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايطاليا ، باراغواي ،
 بربادوس ، البرتغال ، بوليفيا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ،
 ساحل العاج ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، غابون ، غواتيمالا ، فرنسا ،
 فنلندا ، كولومبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليابان .
المتنعون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، بلجيكا ، الدانمرك ،
 السلفادور ، سوازيلند ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيكاراغوا ، هايتي ،
 هولندا ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار A/L.770 بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٢٧ صوتا وامتناع ١٨ صوتا عن

التصويت [قرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف نستمع الى الأعضاء الذين يريدون شرح تصويتهم بعد التصويت وأود أن أتقدم بتوصيتين الى كل أولئك الذين سوف يشرحون تصويتهم، فينبغي أن يقتصر شرحهم على التصويت فحسب . وأود من المتكلمين الأولين ، أن يشرحا توصيتهما بالنسبة للاقتراح المقدم من غيرهما ، لا بالنسبة للاقتراح المقدم منهما . ان المتحدث الأول هو السيد ممثل العراق .

السيد الشيخلى (العراق) : لقد طلبت السماح لي بالحديث لتوضيح موقف الوفد العراقي من القرار الوارد في الوثيقة A/L.768/Rev.1 ووضع عدم مشاركتنا في التصويت عليه في الاطار الصحيح للسياسة العراقية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية مؤكدا أنني لن أطيل الحديث .

لا نخطيء اذا قلنا أن المقصود بالمحادثات والمؤتمرات الدولية ، كما ورد في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.768/Rev.1 تتعلق بمباحثات ومؤتمر جنيف ، وهنا نود أن نوضح أمرين جوهريين بالنسبة لنا ، أولهما : اننا نتحفظ على مباحثات جنيف ، وعلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين اتخذا أساسا للمؤتمر . أما الاشارة الى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) والوارد في الفقرة التنفيذية الثانية ، فاننا نعتقد ان ذلك يتطلب اعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها مؤتمر جنيف من جهة ، وحمل بعض الأطراف على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كما وردت بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) . لذلك نعتقد أنه ، دون اجراء التكييفات اللازمة في تلك الأسس وفقا للقرار ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) ، فلن يكون لهذا القرار أى معنى .

والأمر الثاني الذى يبعث على القلق في نظرنا هو تجاهل حقيقة هامة هي أن مسمى القرار ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) واطار تنفيذه يتجاوزان ، في رأينا ، مؤتمر جنيف الذى أوجده ظروف ونتائج عدوان الصهيونية في ١٩٦٧ ، وعرب أكتوبر في ١٩٧٣ . وان اتمام القرار ٣٢٣٦ بمؤتمر جنيف ، أو بأية مباحثات أخرى تجرى على نفس الصورة ، يتناقض مع محتوى القرار ، بل ويغير فسي معناه .

وعلى الرغم من قناعتنا بأن القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) قد تضمن بعض فقرات ايجابية ، وبخاصة الفقرة التنفيذية الاولى ، فاننا نعتقد بان ادراج هذه الفقرة مع فقرات أخرى عقيمة ، لن يعود بالفائدة على الكفاح الفلسطيني بتحقيق قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) .

وللاسباب المذكورة ، ولتحفظ العراق على قرارى مجلس الأمن من ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك على مباحثات جنيف ، ورغبة منا في الحصول على قرار أوضح ، يؤمن الحقوق الفلسطينية كما وردت في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، ولعدم اقتناعنا بأن ذلك يتوفر في المشروع الوارد في الوثيقة المذكورة ، لم يشترك وفد العراق في التصويت عليه ، مؤكداً أن العراق ، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذى كان وما يزال ، والذى سيظل ، أمينا على قضية الشعب الفلسطيني ، وفيما لكفاحه العادل ، انما يقدم بموقفه هذا دليلا آخر على الوفاء .

السيد فينسى (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أتاحت لي الفرصة ، باعتبارى ممثلاً ، ورئيساً للمجموعة الأوروبية ، وباسم الدول التسع التي تكونها ، ان نعرض وجهة نظرنا ، حول البند البالغ الأهمية المعروض على الجمعية العامة ، وأذكر هنا ، أن التسوية السلمية تقيم الاعتبار للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ينبني من ناحية ، أن تحترم حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ، ومعترف بها ، على نفس قدم المساواة مع الدول الأخرى في المنطقة . ومن ناحية أخرى ، ينبني أن تعترف للشعب الفلسطيني بالحق في التعبير عن هويته الوطنية . ويبدو لدول المجموعة الأوروبية ، ان اهتماما خاصا ينبني أن يولي للمشكلة الفلسطينية ، وهي من بين الجوانب الأساسية في المشكلة ، والتي تعد أكثرها تعقيدا ، مع ضرورة التأكيد على تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين تتمسك بهما المجموعة الأوروبية تمسكا شديدا .

قيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، فاننا قد قدرنا البواعث البنائة التي أوحى الي القيام بهذه المبادرة ، ومع ذلك فاننا لم نستطع تأييد القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ذلك النص الذي امتنعنا عن التصويت عليه في العام الماضي ، وانما على العكس من ذلك ، كنا نرجو أن يعتمد هذا القرار على المبادئ الواردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) لأنهما يحددان اطار التسوية ، وكذلك اطار المفاوضات وكافة الجهود الرامية الي ذلك .

ان تلك الاعتبارات تنطبق أيضا على قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) مما جعلنا نشعر بقلق اكثر . والواقع ان لنا تحفظات على تشكيل اللجنة المشار اليها ، نظرا لأن مهمة اللجنة كما هو وارد في الفقرة الرابعة من هذا القرار والتي تعتمد على القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) لا تقيم اعتبارا لكافة العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان ، من اجل التوصل الي تسوية عادلة ودائمة لاسيما احترام وجود كافة الدول داخل حدود آمنة ، بما في ذلك دولة اسرائيل .

ومن ناحية اخرى ، وبالنسبة لوفودنا ، فان مشروع هذا القرار ، لا ينبغي ان يشكل مساسا بالهيئات التي انشئت وفقا لميثاق الأمم المتحدة وصفة خاصة لمجلس الأمن .

ونظرا لكل هذه الاعتبارات ، فان مجموعة الدول التسع تأسف لعدم التصويت لصالح القرارين ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ . واذا كانت الظروف الخاصة قد حملت هذه المجموعة على عدم التصويت بصورة موحدة الي هذا القرار ، الا أنها تشعر بنفس القلق الأساسي بالنسبة لكل منهما .

السيد الكيخيا (ليبيا) : ان وفد الجمهورية العربية الليبية لم يشترك في

المناقشة العامة حول البند ٢٧ الخاص بقضية فلسطين ، ذلك لأن وجهة نظرنا ، ومواقفنا بالنسبة لهذه القضية العربية المصيرية معروف ، وسبق ان بيناه في بياننا يوم ٦ تشرين الأول / اكتوبر الماضي امام الجمعية العامة ، اثناء المناقشة العامة .

هذا وقد تبني وفد بلادي القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) والذي ايدته الجمعية العامة باغلبية كبيرة . اما بالنسبة للقرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) الذي وافقت عليه الجمعية العامة أيضا ، فان وفد بلادي لم يشارك في التصويت عليه ، ويسر وفد بلادي بهذه المناسبة أن يعلن تأييده للموقف المبدئي الذي اتخذه الشعب الفلسطيني ، والذي جاء على لسان الأخ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٣ من تشرين الثاني / نوفمبر الجاري ، والذي يتلخص في النقاط الخمس التالية .

- أولاً : لا سلم في المنطقة دون عدل ، ولا عدل دون التلبية الكاملة ، والاعتراف التام بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .
- ثانياً : ليس من حق أى مؤتمر دولي ، أن يبحث قضية فلسطين ، بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية او في غيابها ، باعتبار انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
- ثالثاً : رفض أى قرار يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .
- رابعاً : رفض المشاركة في أى مؤتمر يعتمد مثل هذا القرار قاعدة لأعماله .
- خامساً : الترحيب بكل مسعى دولي ينطلق من قرار الجمعية العامة ٣٦٣٦ .
- لقد رأينا ان الاشارة الى مؤتمر معين بالذات كما ورد في الفقرة الثالثة من المشروع ، قد يثير بعض الشبهات او الشكوك . كما يود وفد بلادي أن يؤكد مواقفنا السابقة من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

السيد لاي ، (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان حكومة وشعب الصين قد أيدوا دائما الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الاخرى ، في كفاحها العادل من اجل استعادة حقوقها القومية ، وارضيتها التي احتلت ، ونحن نعارض بشدة العدوان الاسرائيلي الصهيوني ، كما نعارض هدف الدول العظمى الى التوسع في الشرق الأوسط . وحيث أن قرار الجمعية العامة ٣٣٦٥ (د - ٣٠) يتعلق اساسا بموضوع مؤتمر جنيف ، وهو مبني على اساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وحيث ان موقف وفد بلادي حول هذين القرارين معلوم جيدا ، فانه تأسيسا على ذلك لم يشارك وفد الصين في التصويت على مشروع القرار المشار اليه آنفا .

السيد جانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : ان المناقشة التي جرت في هذه الجمعية خلال الاسبوع الماضي والتي انتهت اليوم بالتصويت على القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) والقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) قد ارسيت حقائق عديدة لا خلاف عليها ، ومن بينها المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ، وامانيه في وطن قومي . كلها امور رئيسية لأية مداولة او اية جهود تهدف الى تحقيق تسوية عادلة سلمية ودائمة في الشرق الأوسط . كما اوضحت المناقشة ، ان تجاهل

قضية فلسطين ، وعدم تحقيق تقدم بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط ، تلك المنطقة الحساسة من العالم ،
قد يثرتب عليهما تبعات خطيرة ، وقد تكون لهما آثار سلبية على جميع جهود السلم .
وفي مناقشات الدورة الماضية ، في كل من مجلس الأمن ، والجمعية العامة لقضيتي الشرق
الأوسط ، وفلسطين فان وفد بلادي لم ينس هذه الحقائق .

وعن طريق تجديد الاعتراف بحق الفلسطينيين في البحث عن أى سلم في الشرق الأوسط، فان الجمعية، بداية، تبذل جهدا خالصا لاعطاء دفعة جديدة لجهود السلم. وقد أظهر الماضي القريب بشرى طيبة، وأمكن احراز تقدم، نحن في حاجة الى الابقاء عليه، حتى لا نخسر المزايا التي تحققت لكافة الأطراف. وليس هناك شك في أننا كلما تجاهلنا مشكلة الفلسطينيين، كلما قلّ التقدم.

وكمدركين لأهمية ذلك، فان القرارين اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة، يهدفان الى احراز تقدم، واعطاء أمل لأولئك الذين شعروا بأنهم قد نسوا في جميع جهود السلم. واننا نجد من الصعب، ألا نتعاطف مع مثل هذا التناول. كما نجد أنفسنا أيضا، موافقين موافقة كاملة على ما يهدف اليه هذان القراران لاشراك ممثلي الشعب الفلسطيني في العملية الدولية للتفاوض والحوار، والسماح لهم بعرض وجهة نظرهم وأمانيتهم في هذه العملية.

وعلى الأطراف المعنية، أن تعترف بوجود قضية فلسطين، وانها تحتاج الى تناول جديد خلاق، وأساسا التناول الدبلوماسي. فيجب أن توضع قضية فلسطين على مستوى جديد، بدلا من الابعاد التي كان ينظر اليها في الماضي، اما باعتبارها مشكلة انسانية لا تحتاج أكثر من جهود الغوث، واما باعتبارها مشكلة مرتبطة بارهاب وعنف.

لذلك، فاننا نواصل اعتقادنا، في أن أفضل طريقة لتحقيق التقدم، هو أن نسمح بأن تصبح هذه القضية جزءا من السعي لاجاد سلم في الشرق الأوسط، عن طريق التفاوض، وهو البديل الوحيد المقبول، ليس فقط بالنسبة للأطراف، ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي.

وكل من القرارين، في رأينا، يشكل جهودا جادة قيمة - ونود أن نهنيء من تبنيهما - على جهودهم لفصل قضية فلسطين عن الحرب والعنف، ان لا يمكن أن نعتبر أيامنهما وسيلة ملائمة لتحقيق أية حقوق مشروعة، لأى من أطراف الشرق الأوسط.

ان القرارين - للأسف - لا يتضمنان جميع العناصر التي كان يجب أن يتضمنها حتى يحققا الهدف باعتبارهما متصلان باطار عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وفلسطين. وان وفد بلادى مهتم بعدم الاشارة الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين من مجلس الأمن. فاذا كان هذان القراران قد تمت الموافقة عليهما من جانب الأطراف، فانهما مايزالان

من أهم العناصر في ايجاد تسوية مقبلة في الشرق الأوسط . لذلك ، نرى أنهما يمكنان من السعي لاجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين ، مع الأخذ في الاعتبار ، الأمانى والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وعلاوة على ذلك ، فان النمسا تكن قد را كبيرا من الاحترام والتفهم لحقوق ومصالح جميع الأطراف المعنية في المنطقة ، وعلينا أن نذكر أنفسنا ، بأنه حينما نحدد حقوق وأمانى شعب ، فلن نستطيع أن نخدم أى هدف ، بالاعتداء على حق شعب آخر ، وبخاصة اذا كان جارا . ان هذا يعني ، في اطار سياق الكلام عن الشرق الأوسط ، ان عاملا أساسيا آخر يجب أن يراعى لاجاد سلم عادل ودائم في المنطقة ، وهي الحقوق غير القابلة للتصرف لاسرائيل وشعبها ، في العيش داخل حدود آمنة ، ومعترف بها ، كأمة مستقلة ذات سيادة ، في سلم مع جيرانها ، بما في ذلك جيرانها الفلسطينيين .

ولقد كان هذا من بين الاعتبارات الرئيسية التي لم تسمح لوفد بلادى ، في العام الماضى ، أن يؤيد القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) عند أخذ الرأى عليه . ولنفس هذه الاعتبارات ، تعين علينا أن نمتنع عن التصويت على مشروعى القرارين اللذين عرضا على هذه الجمعية .

السيد اليمان (اكوادور) (الكلمة بالأسبانية) : ان اكوادور قد صوتت لصالح مشروع القرار الخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى كافة جهود التحرير ، والى المؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط ، التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وذلك لأننا مقتنعون بأنه عن طريق الحوار ، فحسب ، وعن طريق التفهم والمفاوضات ، بين كافة الأطراف المعنية ، يمكن ايجاد حل عادل وسلي ، للنزاع الطويل ، الذى تعانى منه هذه المنطقة .

وكما أتاحت لنا فرصة لشرح ذلك منذ مدة مضت ، فان اكوادور تعتقد أن الحلول تكـون مفتقرة الى الواقعية ، اذا لم تأخذ في الاعتبار ، أن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير الاستقلال والسيادة ، ينبغى أيضا أن يأخذ في الاعتبار حق اسرائيل في وجودها داخل حدود آمنة معترف بها .

وأود هنا أن أكرر موقف بلادى المعروف ، حيال مشكلة الشرق الأوسط ، الذى عرضه رئيس وفد اكوادور ، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، في بيانه الذى ألقاه في ٦ تشرين الأول / أكتوبر الماضى .

السيد سايتو (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد كان موقف حكومة اليابان دائما ، هـ ، وأن جميع المنازعات الدولية ، يجب أن تحل بالوسائل السلمية ، وأن شروط تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، يجب الوصول اليها ، عن طريق مفاوضات سلمية .

وتأسيلنا على ذلك ، فان اليابان تؤيد الاقتراح الذى دعا اليه الرئيس السادات ، رئيس مصر ، وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، يجب أن تدعى الى المشاركة في عمل مؤتمر السلام في جنيف حول الشرق الأوسط .

لذلك ، فان اليابان ، كانت يمكن أن تصوت على مشروع القرار الأصلي في الوثيقة A/L.768/Add.1 . ونحن نفهم الروح التي أظمت وضع مشروع القرار في الوثيقة A/L.768/Rev.1 ، ولكن اليابان قد امتنعت عن التصويت ، لأن مشروع هذا القرار هدف الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وهو ما امتنعت حكومة اليابان عن التصويت عليه في العام الماضي .

السيد جالا ر دو مورينو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوتنا في

صالح مشروع القرارين A/L.768/Rev.1 ، A/L. 770 اللذين اقترهما الجمعية العامة هذا الصباح ، ذلك لأننا ، وكما سبق ان عرضنا من فوق هذه المنصة في العام الماضي ، وطريقة واضحة في الجلسة العامة رقم ٢٢٩٥ للجمعية العامة ، حين اعربنا عن :

اقتناعنا بانه لا يمكن قيام سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، اذا لم تتخذ التدابير اللازمة من اجل ان يضمن للشعب الفلسطيني مستقبل حر وكريم . (الجلسة ٢٢٩٥ من ١٢٢) .
وهذه المناسبة فأننا اكدنا ، وما زلنا نؤكد اليوم ايضا ان ادماج الشعب الفلسطيني باعتباره دولة ذات سيادة ، ومستقل عن كافة الدول ، الى جانب كل العناصر الاخرى التي يمكن ان تطالب بها اية دولة ، لن يكون سوى الخطوة الاخيرة على طريق تطبيق القرار التاريخي ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، والذي وافقت فيه الجمعية العامة على خطة تقسيم فلسطين بين دولة يهودية ودولة عربية ، وكلاهما مستقلة وصاحبة سيادة (المرجع السابق ١٢٢) .

انني احرص على التأكيد بنفس الوضوح كما سبق ان فعلنا ذلك خلال الكلمات التي ذكرتها ، بأن هذا الاعتراف بالوجود الفلسطيني لا ينبغي ان يؤثر بأية حال من الاحوال على وجود دولة اسرائيل ، واننا لعلى ثقة انه في نطاق القرار ١٨١ (د ٢) الصادر عن الجمعية العامة والذي ذكرته آنفا ، وعلى اساس انه شرط مسبق لاقامة واستقرار السلام ، فان احد الطرفين ينبغي ان يعترف بوجود الشعب الفلسطيني وشخصيته القانونية ، مع ما ينطوي على ذلك من كافة الحقوق التي تمتلكها كل الشعوب ، والطرف الآخر في مقابل ذلك يتعين عليه ان يعترف بوجود دولة اسرائيل على اساس انه حقيقة واقعة ، وان يوافق على ذلك بطريقة ثابتة ، وبعبارة اوضح ، لا يمكن ان يكون هناك سلام ، ما لم يكن هناك هذا الاعتراف من كلا الطرفين . ولا بد من ان نعترف ان الانتماء الى اقليم ما ، ينبغي ان يتم في ظل الاحترام المتبادل وفي ظل التعايش السلمي . وان المفزى الذي نعطيه لأحكام القرارات التي أقرناها ، ينبغي أن يفسر على اساس الاعتبارات التي عرضتها عليكم توا ، فضلا عن ذلك فاننا على اقتناع بأن حل قضية فلسطين ليس سوى عنصر في اطار المشكلة

المعقدة للشرق الاوسط ، كما اشار الى ذلك رئيس المكسيك يوم ٧ تشرين اول / اكتوبر الماضي في بيانه هنا :

" بعد ، رحلة استطلاعية في الشرق الاوسط ، فان ما لاحظته يؤكد اقتناعي

بأن السلام في هذه المنطقة من العالم ، لا يمكن ان يتحقق على اساس قوى ، بدون التوصل الى اتفاق شامل ، يقضي بسحب كافة القوات ، وضمان حدود دول المنطقة ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهذا الاتفاق يمكن وينبغي ان يتم في اطار الأمم المتحدة ، باعتبارها محط آمال العالم . . . " (الجلسة ٢٣٧٧ ص ٢١) .
وقد رأينا ان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق التنفيذ الدقيق للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)
والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) وكلاهما اقرهما مجلس الأمن .

السيد ريديك (السويد) : (الكلمة بالانجليزية) : ان حكومة السويد تؤيد

مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات حول مشكلة الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وذلك فنحن متفقون اساسا على الهدف من مشروع القرار A/L.768/Rev.1 الذي تم الاتفاق عليه الآن .
ومع ذلك ، فان السويد كان عليها ان تمتنع عن التصويت على مشروع القرار ، وذلك بسبب انه مبني تماما على قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د ٢٩) الصادر من العام الماضي ، وفي رأى حكومة بلادي ان هذا القرار يفتقر الى المتطلبات الأساسية لتأكيد حقوق اسرائيل ، وأضيف الى ذلك ان قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر ١٩٦٧ ، ورقم ٣٣٨ الصادر ١٩٧٣ ، في رأى حكومة بلادي ما زالا هما اساساى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط .

السيد كاريلو (فنلندا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.768/Rev. 1 . وقد فعلنا ذلك لاننا نعتبر انه من المهم ان تمثل منظمة التحرير الفلسطينية ، في تلك المحافل التي تتناول موضوعات ذات اهمية حيوية للشعب الفلسطيني . وان صوتنا لا يشكل أى تغيير في موقفنا من قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د ٢٩) والذي امتنعنا عن التصويت عليه في العام الماضي . وقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 ، وفي رأينا ان هذا المشروع لم يعكس بطريقة ملائمة المبادئ

والاهداف في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ١٩٦٧ ، بما في ذلك مبادئ الحدود الآمنة والمعترف بها لاسرائيل ، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين .

السيد ارنيللو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي يعلن الاسباب

الكامنة وراء تصويته حول مشروع القرارين اللذين اقرا صباح اليوم .

ان شيلي تود ان تحقق الواجبات التي عليها حيال الجمعية العامة ، والتي تتطلب ضرورة التعاون من اجل السلام والتعاون في الجهود التي يمكن ان تؤمن السلام ، وتوفير الهدوء لسكان الشرق الاوسط .

وانطلاقا من هذه الروح ، فان وزير خارجية شيلي قد أعلن امام هذه الجمعية العامة عن النقاط الأساسية التي ينبغي ان تأخذ بها سياسة تريد تحقيق السلام والهدوء في هذه المنطقة من العالم ؛ الا وهي حق تقرير المصير ، والسيادة الوطنية للشعب الفلسطيني والانسحاب من الاراضي المحتلة . وكذلك فيما يتعلق باحترام سلامة اراضي المنطقة في اطار حدود آمنة ومعترف بها لكل دولة ، وجلاء القوات الاسرائيلية عن الاراضي المحتلة .

وتمشيا مع تلك الأسباب ، فان وفد شيلي شعر أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.768/Rev.1) الذي يحتوي أساسا على الاقتراح الأصلي المقدم من مصر ، يسعى الى ايجاد طرق فعالة من أجل التوصل الى السلم ، ومن أجل التوصل الى حل لمشكلة فلسطين بصورة ملائمة ، ذلك أنه رغم التحفظات التي قد نبديها بالنسبة لبعض العبارات ، الا أننا قد صوتنا في صالح مشروع هذا القرار .

ان وفد بلادي لم يستطع أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.770) وامتنع عن التصويت بشأنه ، لاننا رأينا أنه لم يشمل كافة النواحي الضرورية التي يتطلبها الموقف الحالي ، وبالتالي فلا يمكن أن يسهم في النجاح المرجو لهذه المفاوضات الصعبة والهامة .

السيد يوباد آي (نيال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادي مقتنع تماما تماما بأنه لن يتحقق حل سليم لمشكلة الشرق الأوسط دون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية . وواضح أن بديل الحوار هو المواجهة . ولا نستطيع ، بطبيعة الحال ، ان نتصور ذلك ، ولكن لا يمكن أن يكون الحوار مثمرا وكاملا دون اشراك الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني . ان وفد بلادي ، يدرك المآسي والويلات التي عانى منها الشعب الفلسطيني لفترة ثلاثة عقود ، وقد حان الوقت لكي يعترف بحقوقه ، وان تصحح أخطاء الماضي .

لذلك فان وفد بلادي ايد مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين (A/L.768/Rev.1 و A/L.770) اللذين تمت الموافقة عليهما من الجمعية العامة .

ان وفد بلادي ، علاوة على ذلك ، يؤكد من جديد ، التأييد الكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين نؤمن أنهما يشكلان اطارا ملائما لاجاد حل عادل دائم في الشرق الأوسط ، يجب أن تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ ، وهذه خطوة ، نعتقد أنه لاغنى عنها لاجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن نعتز بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن في الوقت نفسه ، لا نستطيع ان نتجاهل الحقائق الأساسية في المنطقة ، فان اسرائيل موجودة كدولة مدة ثلاثة عقود ، وسيكون خطأ بالغا أن نتجاهل هذه الحقيقة . ولا يوافق وفد بلادي اطلاقا على تفتيت دولة عضو في الامم المتحدة ، لذلك يجب أن يفهم أنه تمت موافقتنا على مشروعي القرارين في ضوء ذلك ، ولا يجب أن يستبعد حق الشعب الفلسطيني في أن يعيش داخل حدود آمنة معترف بها .

السيد بانياراشون (تايلند) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروعى القرارين الواردين فى الوثيقتين (A/L.770 و A/L.768Rev.1) اللذين تم اقرارهما من الجمعية العامة . لذلك اود أن أعلن تأييدنا لمشروعى هذين القرارين مع بعض الايضاحات .
أولاً ، ان كلا من مشروعى القرارين ، يؤكد قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) الصادر فى ٢٢ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٤ ، والذي اعترفت فيه بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى ، وفى هذا المقام ، فان وفد تايلند عند تأييد هذا القرار فى العام الماضى ، شرح تأييده كمايلي :

” من بين جميع المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة ، لا توجد قضية انطوت على ويلات طويلة ، وتعقيد بالغ أكثر من قضية فلسطين . فلفترة طويلة ، فان الشعب الفلسطينى وشعوب الدول الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، تحملت متاعب ومرت بمظالم ، ونحن فى تايلند كانت لدينا آراء متعاطفة مع ويلات الشعب الفلسطينى ، ليس كلاجئين ، ولكن كشعب له الحق فى استقلال وسيادة قوميين .

” وفى الوقت الذى نعترف فيه بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، يجب أن نأخذ فى الاعتبار أيضاً ، بطريقة كاملة ، الحقوق المشروعة للشعوب الأخرى ، والدول القائمة فى منطقة الشرق الأوسط . ان دولة اسرائيل - وحكومة بلادى ترتبط بها ارتباطات ودية وثيقة - لها الحق فى الحياة ، بغض النظر عن الموافقة أو عدم الموافقة على ظروف مولدها ، فنحن لسنا بصدد تناول الماضى ، ولكننا معنيون بالحاضر والمستقبل . ان التعايش السلمى أمر ضرورى لايجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية الشرق الأوسط .

” وفى رأينا ، فان هذا العامل ، وارد ، مع عوامل أخرى لا تقل أهمية عنه فى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى مايزال يلقى تأييد حكومة تايلند” .

(الجلسة ٢٢٩٦ ، ص من ٢٨-٣٠)

ثانياً ، فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد فى الوثيقة (A/L.768/Rev.1) ، وفى الوقت الذى يوافق فيه وفد بلادى كلية على الصياغة التي تقول ان مشاركة الشعب الفلسطينى على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، حيوية فى كافة الجهود ، والمداوات ، والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط ،

فاننا مقتنعون أيضا ، بأن مشاركة دولة اسرائيل على نفس الأساس ، وبالمثل عامل حيوى في أية جهود ومحاولات تهدف الى تحقيق سلم عادل و دائم في الشرق الاوسط . وأية محاولة أو خطوة تهدف الى استبعاد ممثلي اسرائيل عن مثل هذه المحافل الآن أو في المستقبل ، ستكون غير واقعية في رأينا وستعتبر عقيمة .

ثالثا ، عند التصويت على تشكيل لجنة ، حول ممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك في مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/IV.770) نود أن نؤكد من جديد ، الموقف الحازم لحكومة بلادى ، وهو أن ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وحق اسرائيل في البقاء كدولة داخل حدود معترف بها ، لا يمكن لاحدهما أن يستبعد الآخر .

وفيما يتعلق بالتفويض المعطى للجنة المقترحة ، فان وفد بلادى يوافق على الفقرة التنفيذية ، وهي أنه للجنة ، سلطة النظر والتقدم بتوصيات ، وانها لا تستطيع أن تمارس أية سلطات يعطيها الميثاق للاجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة . ان قبولنا لتشكيل اللجنة ، لا يمكن لهذا ، أن يشمل حكما مسبقا على موقفنا من توصياتها ، أو نتيجة مداولاتها ، وبالتالي لا يمكن أن يكون حكما مسبقا لنتائج مناقشاتها التي سوف تبحث بكل موضوعية .

السيد هيرتزوج (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : ان التصويتين اللذين اتخذنا، يوضحان عدم الاتساق في هذه الجمعية ، فهي لم تواصل فقط سياسة اصدار قرارات لا يمكن تنفيذها ؛ ولكنها تدخل الآن في ممارسة عقيمة هي التصويت بطريقة تضع أحد أجهزة الأمم المتحدة ضد جهاز آخر.

ان هذين القرارين فير مقبولين كلية من حكومة بلادي . ان حكومة اسرائيل ، قد حددت بوضوح ، موقفها فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية . تلك التي تسمى بمنظمة ، وتضم عددا من الجماعات الارهابية ، يحكمها ميثاق يعمل على تدبير دولة اسرائيل ، وهي بعيدة كل البعد عن أن تكون ممثلة لعرب من أصل فلسطيني ، وليس لها الحق في المشاركة في أية مشاورات أو مفاوضات تتعلق بشؤون السلم .

ولا يسعني الا أن أكرر أن بلادي لن تجلس وتتفاوض ، تحت أي ظرف من الظروف ، مع ممثلي جهاز يرفض - من ناحية المبدأ - الحلول الوسط كأساس لحل المشكلات الدولية ، والذي يعلن أن الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط هو تدبير اسرائيل ، ناهيك عن تدبير مجتمعات أخرى في الاقليم أيضا .

واؤكد مرة أخرى ، اننا في الوقت الذي نرفض فيه منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في التفاوض ، فاننا نعترف بوجود مشكلة عربية فلسطينية ؛ ولقد أوضح وزير خارجية بلادي في هذه الجمعية أنها ستجد حلا ملائما حينما يغير العرب ما في قلوبهم نحو دولة اسرائيل ، بما يسمح باحراز تقدم نحو ايجاد تسوية سلمية .

ان اعتماد هذه القرارات هو ضربة مأساوية لجهاز جهود السلم في منطقتنا ، وان أعضاء المنظمة الذين صوتوا لصالحها سوف يتحملون مسؤولية التبعات الخطيرة التي قد تترتب عليها . ان هذه القرارات من جانب واحد ، وقد صاغتها وفود عربية وهي لا تشير الى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن ، ولا تشير الى مؤتمر جنيف ، كما لو ان الجمعية العامة تستطيع أن تتجاهل قرارات مجلس الامن ، وتتجاهل كذلك وجود الأجهزة الدولية ، التي حققت أثناء العام الماضي التوقيع على اتفاقية هامة بين مصر واسرائيل . وعلاوة على ذلك ، وفي مواجهة هذه التطورات التي تلقى ترحيبا عاما ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد واصلت نشاطها الارهابي وفعلت كل تستطيع لتخريب المفاوضات بين مصر واسرائيل ، وكذلك الاتفاقية التي توصل اليها .

ان المرء لا يستطيع أن يتلمس أية اشارة الى اتفاق وسط ، أو أي ميل الى هذا الاتجاه في القرارات التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية ، سواء اذا كنتم قد تابعتم البيانات الرسمية من جانب ممثلها في هذه الجمعية ، أو اجتماعاتها أو مقابلاتها مع الصحافة . لقد قال ممثلها بصراحة ، انه يعتبر تل أبيب منطقة محتلة . ينبغي أن يكون بديها ان اعتماد القرارات التي تهدف بوضوح الى أن تكون شيئا مملى من منظمة التحرير الفلسطينية ، سيؤثر بدرجة خطيرة على قضيتي التفاوض والسلم .

ان القرارين اللذين وافقت عليهما هذه الجمعية يمكن أن يخلقا مأزقا . ان حكومة اسرائيل ، ممارسة لحقوقها ، ترفض مثل هذه التوصيات من جانب الجمعية العامة ، وهي لن تشارك في أية مفاوضات مع ما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولن تتعاون بأية طريقة في اطار القرارين ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) أو في اطار هذين القرارين . ولا يستطيع الا أن أختتم كلمتي بالاعراب عن أسفي لموقف نشأ عن تجاهل الجمعية العامة للموقف ، وتطوراته في المنطقة ؛ وأن تدخل الجمعية العامة عوامل جديدة غير مقبولة ، وبذلك تضمن أن توصياتها ستكون خالية من أي أساس أدبي أو عملي ؛ وما هذا الا جزء من تفكك هذه المنظمة ، الذي أسهمت فيه بنشاط عناصر متطرفة ، وتسيطر عليها .

ومن ناحيتنا ، فان اعلان عزم حكومة اسرائيل على تجاهل هذين القرارين ، فإني أؤكد من جديد استعدادها للتحرك نحو ايجاد تسوية سلمية في المنطقة ، في الاطار العريض لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والجهاز الناتج عنهما في جنيف ، ونريد أيضا أن نواصل احترام جميع الاتفاقيات التي عقدناها في هذا الاطار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تستطع الاشتراك في التصويت ، ولا في شرح التصويت . ومع ذلك فقد طلبت مني الكلمة ، وانني أتصور انها تريد ان تعبر عن امتنانها بعد أسبوع من المناقشات ، ولكي تعبر عن موقفها أيضا . وفي العام الماضي رأيت الجمعية أن من الحكمة اعطاء الكلمة للسيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، واستجابة لرغبة الجمعية في العام الماضي ، اعتقد انني مخول في أن أعطي الكلمة للسيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لكي يتقدم ببيان موجز .

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : السيد الرئيس ، السادة رؤساء
واعضاء الوفود المحترمين ، بمناسبة انتهاء المناقشات العامة حول قضية فلسطين ، والانتها من
التصويت على مشاريع القرارات التي تقدم بها الزملاء من الاعضاء المحترمين ، أفتم هذه الفرصة لأعرب
لكم عن عظيم تقديرنا لكل ما بذلتم من جهود ، لدعم حقوق شعبنا ولما اظهرتم من تأييد كبير لنضاله
العادل .

ان شعب فلسطين ، في فمرة نضاله المتواصل والمستمر ، لن ينسى مطلقا تلك المواقف
الاخوية لكل الدول التي ايدتنا انسجاما منها مع مبادئها وقيمها ، ويعد ببذل المزيد من الجهد
ليحظى بتأييد من تخلف عن تأييدنا ، وذلك بتوسيع وتعميق دائرة اتصالاتنا معهم ، وشرح أبعاد
قضيتنا ، ومضامين شعاراتنا التي نناضل تحت راياتها . ونحن واثقين بأن الزمن يعمل دائما لصالح
الشعوب المناضلة ولأهدافها العادلة . ومن هنا فان ثقتنا بالنصر ، لن تتزعزع وانما هي تتعمق
يومية بقدر ما يصاب العدوان والتوسع بالانحسار والعزلة والهزيمة .

السيد الرئيس ، لقد كانت هذه الدورة ، كالتي سبقتها ، منعطفًا في تاريخ هذه المنظمة
الدولية ، فكرست عالميتها ، كما عززت مصداقيتها ، فكانت بالنتائج التي وصلت اليها ، انعكاسا
للمسيرة الدولية المناضلة ، ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والعقائد العنصرية العرقية المتخلفة ،
وفي مقدمتها : الصهيونية .

وطالما ان الخط البياني لهذه السياسة التقدمية يتصاعد باستمرار ، فان آمال الشعوب في
هذه المنظمة ستتصاعد هي الأخرى باطراد ، باعتبارها خيارا ممكنا لتحقيق العدل والسلام ، ولتخفيف
حدة العنف والتوتر في العالم .

ولعل شعب فلسطين ، بين مجموعة الشعوب المناضلة من أجل حريته واستقلاله ، من أشد هذه
الشعوب رغبة في تحقيق السلام والعيش في أمن واستقرار بعد كل هذه السنوات المريرة التي عاشها
في منفاه وفي أرضه المحتلة يتقلب بين شتى انواع العذاب والاضطهاد ويكافح من أجل حياة طبيعية
حرة أسوة بغيره من شعوب الارض .

نحن نناضل ، ياسيدى الرئيس ، ونقاتل لا من أجل النضال والقتال ، وانما من أجل أهداف
سامية مشروعة ، من أجل حياة هادئة آمنة ، لا قهر فيها ولا اضطهاد ، لا ظلم ولا طغيان ، ومن أجل
مجتمع ديمقراطي حر ، تسوده العدالة الاجتماعية .

السيد الرئيس ، ان وقفتم هذه تجعلنا أكثر حرصا على غصن الزيتون في أيدينا ، ولعلنا بعد وقفتم من قضيتنا ، ازدونا تمسكا بهذا الغصن ، الذي نأمل أن تغطي فروعه كل روابي بلادنا ، وسهولنا ، وهضابنا ليعم السلام فوق أرض السلام في فلسطين . وسنواصل نضالنا المشروع ، وعلى جميع الجبهات ، السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والعسكرية لهدم اعداء الحرية والعدل والسلام الذين انكشفت أوراقهم وانفضحت نواياهم ، ولم يعد أمامهم من مفر سوى الاستسلام لمنطق العصر ، وروح هذا الربع الاخير من القرن العشرين .

السيد الرئيس ، لقد عشنا معكم أياما عديدة ، استمعنا خلالها الى كل ما قيل سواء من وراء هذا المنبر ، أو بين أروقة هذا المحفل الدولي الموقر . واستمعتم خلالها أيضا الى ما جئنا به اليكم من آراء وأفكار وحلول .

ونحن على ثقة بأن من شأن هذا الحوار المتبادل أن يعمق من مفاهيمنا جميعا حول قضية فلسطين ، كما أن من شأنه أن يعيد الطريق لتحقيق السلام والعدل .

نعود اليوم ، سيدي الرئيس ، بآمال جديدة جسدتها قرارات تاريخية هامة ، تدين العدوان والعنصرية ، وتدعو للنضال ضدهما ، تأييدا للديمقراطية والحق والعدل ولم تكن هذه القرارات مفاجأة لنا ، وانما كانت في دائرة توقعاتنا المبنية على فهمنا الموضوعي ، لحركة التاريخ ، السائرة باستمرار الى أمام ، بالرغم من كل المعوقات والعراقيل التي يضعها الاستعمار والامبريالية على هذا الطريق .

ان شعبنا في المنفى ، وفي الوطن المحتل ، الذي كان يتطلع الى هذه الدورة ، وما سينتج عنها من قرارات ، لكل الآمال ، لسوف يذكر هذه الايام من تاريخه ، بكل فخر واعتزاز ، لهذا التأييد الدولي العارم ، الذي يشكل السند الأساسي الضخم لنضاله الشاق الطويل .

السيد الرئيس ، لقد قامت اسرائيل بقرار من هذه المنظمة الدولية ، بأغلبية ضئيلة ، وهما هي منظمة التحرير ، بعد نضال شعبنا الفلسطيني المتواصل ، تحظى اليوم بتأييد الأغلبية الساحقة مما يؤكد بأن انتصارنا وقيام دولتنا الديمقراطية العلمانية ، أصبح حقيقة تنتظر نضالكم من أجل التنفيذ .

سيدي الرئيس ، نشكركم أشد الشكر على هذا التأييد ، الذي أكدت نتيجة التصويت انه زاد عن العام الماضي ، وهذا أمر نعتز به ونفخر به .

والى أن نلتقي معكم في الدورة المقبلة نتمنى لكم ولجميع دول وشعوب الأرض الحرة المزيد من الانتصارات على طريق الرخاء ، والتقدم ، والحرية ، والعدل ، والسلام .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعتقد اننا قد وصلنا الى نهاية جلسة صباح اليوم ، الا ان السيد ممثل المملكة العربية السعودية ، قد طلب مني الكلمة ممارسة لحق الرد . وممن الطبيعي ان ممارسة حق الرد تكون في نهاية اليوم ، ولقد طلب مني السيد ممثل المملكة العربية السعودية ممارسة حقه في الرد الآن ، حيث أننا بصدد الانتهاء من المناقشة حول هذا البند من جدول أعمالنا .

وأود الآن ، أن أقول للسيد ممثل المملكة العربية السعودية ، بانني سأدعوه للحديث ممارسة لحقه في الرد ، على الرغم من أنه لم تجر العادة في معظم اجتماعات الجمعية العامة ، بأن يكون حق الرد على شرح التصويت ، لان ذلك قد يفتح باب النقاش من جديد . وسأعتمد على تفهمك للأمر - يا سيدي ، ولكن نظرا لان الوقت متأخر ، فاني أكون ممتنا ، لو أن حديثك اقتصر على ممارسة لحق الرد فقط ، وآمل ان يكون حقك في الرد مختصرا .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ، حتى أصبح أى انطباع تكون قد كونته في أنني أريد أن أشرح صوتي ، انني أعلم انني اشتركت في تبني المشروعين ولم أطلب اطلاقا شرح التصويت . ومن ناحية أخرى أود أن أستعري انتباهكم الى أنه بالإشارة الى قرار الجمعية العامة ، بأن تكون ممارسة حق الرد في نهاية اليوم ، فانه قد تم الانتهاء من بحث قضية فلسطين ، بالتصويت على القرارين صباح اليوم . ولذلك فاننا بعد ظهر اليوم ، سوف نعالج تقرير اللجنة الثالثة ، ولا علاقة لهذا التقرير بقضية فلسطين ، على الرغم من أنه قد ورد ذكر للصهيونية في أحد مشروعات قرارات اللجنة الثالثة .

وحتى أوضح الموقف تماما ، وأنا هنا لا أسئ استغلال حقي ، ولا أسئ الى حق أى شخص بحديثي ، فان كل ما أطلبه من الرئاسة هو أن تسمح لي بممارسة حق الرد على ما قاله السيد ممثل اسرائيل توا . فهل هذا يرضيكم يا سيدي الرئيس ؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني أود أن أسألك ، يا سيدي ، أن تمارس

حقك في الرد .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحوالي

أن أقول للسيد هيرتزوج من على هذه المنصة ، ولكل صهيوني ، حيثما كان ، ان الصهاينة لا يمثلون كل اليهود في العالم ، ففي الواقع فان هناك كثيرا من اليهود تجنبوا الحركة الصهيونية منذ بدايتها . ان الصهيونية كانت وما تزال أيدولوجية أوروبية ، حركة أوروبية بدأها هيرتزل ووجدت قبولا من الخزر الذين تحولوا الى اليهودية ، في القرن الثامن قبل الميلاد .

وكما ذكرت من قبل فان الا حرار الفرنسيين أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من أنهم لم يكونوا يمثلون الشعب الفرنسي كله ، الا انه قد تم الاعتراف بهم ، من جانب من يسمون أنفسهم بالحلفاء ، من بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . أى من جانب أولئك الحلفاء الذين حاربوا ألمانيا ، فقد اعترف بهم على أنهم يمثلون فرنسا . فلماذا تكون هنالك معايير مزدوجة . ان منظمة التحرير الفلسطينية معترف بها ، باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني ككل . وهذا ليس فقط من جانب الدول العربية ، ولكن من جانب أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ان جوهر قضية الشرق الأوسط ، قضية كل هذه المتاعب ، هي ان الشعب الفلسطيني تحت الانتداب انكسر حقه الثابت في تقرير المصير ، فبأى حق يستطيع أحد ان يقيم خارج اطار أولئك الذين حكمتهم القوى الاستعمارية ، هل لمجرد ارضاء بلفور . ان الصهاينة في انجلترا زجوا بالولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى فمن له الحق في أن يقول بأن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تمثل الشعب الفلسطيني ككل .

أود أن أوجه كلمات قليلة من فوق هذه المنصة الى الصهاينه ، فأقول لهم بأنه لا يوجد أحد يكره الشعب اليهودي ، بل على العكس فان الشعب اليهودي وخاصة أولئك الذين كانوا في منطقتنا كانوا أخوة لنا فلا يمكن ذلك معلوما . ان الصهيونية استغلت اليهودية لأهداف سياسية واقتصادية ، وهذا ما نعارضه . وليست هذه هي المرة الأولى التي استغلت فيها الديانة لأهداف سياسية واقتصادية ، ولست بحاجة الى أن أضرب أمثلة فقد فعلت ذلك في كلمتي السابقة حول هذا الموضوع ، ومنذ عام ١٩٤٧ في لايك سكسس .

